الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية ونهاية الملكية عام 1649م

The Second English Civil War and the Fall of the Monarchy in 1649

أ. **علي زكي كامل مهدي:** ماجستير تخصص تاريخ حديث، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق.

أ. **عبد المحسن عبد الأمير إبراهيم طه:** ماجستير تخصص تاريخ حديث، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق.

Ali Zaki Kamel Mahdi: Master's Degree in Modern History, Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq.

Email: ali.zaki@uokerbala.edu.iq

Abdel Mohsen Abdel Amir Ibrahim Taha: Master's Degree in Modern History, Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq.

Email: abdulmohsin.a@uokerbala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i7.1511

تاريخ الاستلام: 2025-06-01 تاريخ القبول: 2025-06-09 تاريخ النشر 2025-07-01

الملخص:

يتناول هذا البحث الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية بين عامي (1648–1649)، والتي تُعد واحدة من أهم فصول تاريخ إنكلترا الحديث، إذ أدت إلى إعدام الملك "شارل الأول"، وانتهاء الحكم الملكي المطلق، وتأسيس الجمهورية بقيادة "أوليفر كرومويل". وقد جاءت هذه الحرب نتيجة مباشرة للصراعات السياسية والدينية والاقتصادية التي تراكمت على مدى العقدين السابقين، والتي لعبت دورًا حاسمًا في ترسيخ فكرة الملكية الدستورية في بريطانيا. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية هذه الحرب التي عُدّت مفصلا مهمًا في تأريخ إنكلترا في القرن السابع عشر، وفي التاريخ البريطاني بصورة عامة، لما شهدته من تحولات سياسية أدت إلى تغيير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري، وذلك بإعدام الملك شارل الأول. لقد تم استخدام المنهج الكمي والنوعي التحليلي في أغلب محاور البحث، لغرض إيصال المعلومة من مصادرها الأصلية إلى الباحثين. علمًا بأن الدراسات السابقة لهذا الموضوع لم تتناول الموضوع بدقة كافية تتيح الوصول إلى أهم الحقائق التاريخية المستندة إلى مصادر موثوقة، لا سيما تلك التي تتناول أسرة أل ستيوارت، وصولا إلى آخر ملوك إنكلترا، وكيف أثرت هذه الحرب في هذه الأسرة التي تعاقبت على الحكم جيلا بعد جيل. وقد اختُتم البحث بإعدام الملك شارل الأول، وانتهاء الملكية في إنكلترا لفترة من الزمن، وتشكيل الحكم الجمهوري في البلاد على يد كرومويل عام 1649م.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأهلية، الملك شارل الأول، البرلمان، الكنيسة.

Abstract:

This research addresses the Second English Civil War (1648–1649), which is considered one of the most significant chapters in the history of modern England. It led to the execution of King Charles I, the end of absolute monarchy, and the establishment of the republic under Oliver Cromwell. This war was a direct result of the political, religious, and economic conflicts that had accumulated over the previous two decades. It played a decisive role in establishing the concept of constitutional monarchy in Britain.

The study aims to shed further light on the importance of this war, which is seen as a critical turning point in the history of seventeenth-century England, and in British history in general, due to the political transformations and the shift in the system of governance from monarchy to a republican regime, culminating in the execution of King Charles I.

The research adopts a mixed quantitative and qualitative analytical approach throughout most of its topics, in order to convey information from primary sources to researchers. Notably, previous studies on this subject did not address it in sufficient detail to uncover the most important historical facts based on reliable sources, focusing on the House of Stuart, from its early stages to the last English monarchs, and how this war affected the family, which ruled for an entire generation.

The research concludes with the execution of King Charles I, the temporary abolition of the monarchy in England, and the establishment of a republican government led by Oliver Cromwell in 1649.

Keywords: Civil War, King Charles I, Parliament, Church.

المقدمة:

شهدت إنكلترا في القرن السابع عشر تحولات جذرية في بنيتها السياسية والدينية والاجتماعية، أسفرت في نهاية المطاف عن زعزعة مفهوم "الحق الإلهي للملوك" وفرض مفهوم المحاسبة القانونية للحاكم، وتعد الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية (1648–1649) من أبرز الفصول الحاسمة في هذا التحول، إذ قادت إلى إعدام الملك شارل الأول، وانهيار الملكية المطلقة، وتأسيس الجمهورية بقيادة أوليفر كروموبل، لقد نشبت هذه الحرب نتيجة لتراكمات متشابكة من الأزمات السياسية والدينية والاقتصادية التي تعمّقت خلال العقود السابقة، وخاصة في ظل سياسة شارل الأول الانفرادية وتعنته أمام البرلمان.

وقد تنوعت الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذه الحقبة، منها ما ركز على الجوانب الفكرية والثقافية كما في دراسة Diane Purkiss في كتابه The English Civil War: A People's History (2007)، الذي أبرز أثر المعتقدات الشعبية في تشكيل مسارات الصراع، في حين قدّم John Morrill في دراسته The English Revolution as a Civil War قراءة دستورية دقيقة لفهم تعقيدات الحرب، بينما عالج Martyn Bennett و Charles Firth الجوانب السياسية والدينية المرتبطة بمحاكمة الملك وإعدامه، موضحين إشكاليات الشرعية في زمن الانقسام.

مع ذلك، يُلاحظ أن الدراسات العربية أو المعربة، وكذلك العديد من الأبحاث الغربية، لم تتناول الحرب الأهلية الثانية بشكل تفصيلي مستقل، بل غالبًا ما جرى دمجها في إطار الحرب الأهلية الأولى أو المرحلة الجمهورية، وهذا ما دفعنا إلى إجراء قراءة تحليلية معمقة لهذه المرحلة تحديدًا، من خلال التركيز على السياقات الدافعة للحرب، وسير العمليات العسكرية، والتفاعلات بين البرلمان والجيش، وصولًا إلى مشهد إعدام الملك وتداعياته السياسية والرمزية.

وقد اتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي بشقيه الكمي والنوعي، من خلال تتبع الوقائع بدقة وربطها بالسياقات الزمنية والاجتماعية والسياسية، مع اعتماد مصادر أولية ومعاصرة، إضافة إلى تحليل الرؤى الفكرية التي برزت آنذاك، كما تم الاستفادة من مجموعة واسعة من المصادر والمراجع، حيث رُتبت الكتب العربية والمعربة قبل الرسائل الجامعية، تليها المصادر الأجنبية وفق الترتيب الزمني والعلمي الدقيق، من أجل تحقيق التكامل المنهجي.

إن دراسة الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية، من منظور متعدد الأبعاد، تفتح أفقًا لفهم تطور المفاهيم السياسية في التاريخ الأوروبي، وتسلط الضوء على نشوء التفكير الدستوري الحديث، مما يجعل هذا البحث محاولة للمساهمة الجادة في سد الفجوة البحثية حول هذا الحدث المفصلي في تاريخ إنكلترا.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب

عندما تولى الملك شارل الأول عرش إنكلترا في عام 1625، كانت جميع الجزر الإنكليزية تواجه عددًا من الانقسامات "الدينية والسياسية والاجتماعية" التي بدأت تتجذر في أواخر عهد أسرة آل تيودور، ومن بعد الأربع سنوات من تتويج الملك شارل الأول، تحولت هذه الانقسامات إلى خلافات كبيرة بين كل من الملك شارل والبرلمان، وعليه لم تكن الحرب أمرًا لا مفر منه، إذ كانت التسوية السياسية غير مستحصل عليها بسبب صعوبتها، ويعود ذلك إلى المواقف الصعبة من كل الأطراف، فضلاً عن ذلك، فإن دور بعض الشخصيات الرئيسية، بما في ذلك الملك شارل الأول وعدد من أعضاء البرلمان، الذين رفضوا تقديم أي تنازلات أو التخلي عن مبادئهم[1].

وعليه لم يكن للحرب سبب واحد أدى إلى نشوبها، إذ يمكن القول بأن هناك ثلاثة من المحاور التي أدت إلى الاضطراب الداخلي، مما أشعل فتيل الثورة والحرب في إنكلترا والتي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط الملكية من خلال الحرب الأهلية الثانية.

أولاً: أسباب الحرب

1- الأسباب السياسية والسلطة:

كان الملك شارل الأول مؤمنا بمفهوم "الحق الإلهي للملوك"، إذ اعتقد بأن "الله هو من اختار الملوك وأن له الحق في حكم ممالكه دون تدخل"، كما واعتمد الملك شارل على مشورة المجلس الخاص الذي قام بتعيينه بنفسه، وتوقع من البرلمان الامتثال لتعليماته [2]. فضلاً عن ذلك، فإن البرلمان قد بدأ في ترسيخ دورهم في الحكم والسلطة، حيث امتلك العديد من الصلاحيات المهمة ومنها (فرض الضرائب، وسن القوانين، وتخصيص الموارد المالية للملك)، وعليه فقد كان استخدام الملك شارل الأول للسلطة بشكل تعسفي مما أزعج وأغضب البرلمانيين وغيرهم ممن كانوا يطمحون إلى حكومة أكثر شمولاً ومشاركة[3].

2- الأسباب الدينية:

لم تختلف الاسباب الدينية عن السياسية بل كانت متشابهة لأبعد الحدود، إذ كانت الكنيسة في إنكلترا "بروتستانتية"، بينما كانت هناك العديد من الطوائف غير المطابقة، ومنهم (المشيخيين

---

[1] سترومبرج، رونالد (1994): تاريخ الفكر الأوروبي الحديث 1601-1977)، ترجمة: أحمد الشيباني، القاهرة: القارئ العربي، ص117.

[2] Maurois, Andre (1917). A History of England, Translated from the French by Hamish Miles, JonthanCape, London, p.275

[3] البطريق، عبد الحميد (1978): تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، مطبعة الرياض، ص163.

والبيوريتانيين)، الذين اعتقدوا بأن العبادة ينبغي أن تكون غير معقدة وبصورة جماعية لمختلف فئات الشعب، إذ كان العديد منهم يتبع الديانة القديمة (الكاثوليكية) وكانوا يعتبروا بأنهم أشخاص خطيرون ويطلبون بإعادة "البابوية" والاستعباد إلى كنيسة روما [1]، الأمر الذي أثار الشك لدى العديد من سكان إنكلترا من البروتستانتيين ولاسيما البيوريتانيين، بأن الملك ينحاز للكاثوليكية أو يتسامح معهم، وقد أخذت هذه الأحداث مجرى خطيرًا في البلاد، ولاسيما بعد أن تزوج الملك شارل من الملكة "هنريتا ماريا"، والتي كانت تدين بالكاثوليكية، وهي فرنسية الأصل، الأمر الذي أدى إلى انقسام العديد من رجال الكنيسة والبرلمان بين مؤيد ومعارض، ما أشعل فتيل الصراعات الداخلية في البلاد [2].

3- الأسباب الاقتصادية:

تركزت الأسباب الاقتصادية في إشعال الحرب في فرض الملك عددًا من الضرائب التعسفية الكبيرة، التي شكلت عبئًا على معظم السكان، لا سيما السنوات الأولى من حكم شارل الأول، مما أثار استياء البرلمان من هذه الإجراءات. وازداد السخط أيضًا بسبب دخول الملك في الحرب الإسبانية (1625-1629م)، التي انتهت بفشل ذريع أثّر بشكل كبير على ميزانية الدولة، الأمر الذي دفع البرلمان، في عام 1626م، إلى الامتناع عن التصويت لصالح زيادة الأموال التي يستحصل عليها الملك لتمويل الحرب. وقد أدى هذا الموقف إلى لجوء شارل الأول إلى اتخاذ إجراءات تعسفية أخرى، من خلال فرض القروض وزيادة الضرائب القسرية، ومعاقبة من يعصي هذه الأوامر الملكية بالسجن [3]، وفي عام 1628م، وبعد الإجراءات التعسفية التي اتخذها شارل الأول، عمد البرلمان إلى إصدار أولى لوائحه للحد من تصرفات الملك العبثية، وهي "وثيقة الحقوق"، التي طالبت بمنع شارل من إساءة استخدام القوانين وفرض الضرائب بذريعة الصلاحيات الملكية. وبعد ضغوط شديدة، اضطر الملك إلى التراجع عن تلك الإجراءات، رغم حاجته الشديدة للأموال، مما دفعه لاحقًا إلى حل البرلمان عام 1629م، ولم يقم باستدعائه من جديد، واستمر في الحكم منفردًا لمدة أحد عشر عامًا، وهي الفترة التي عُرفت لاحقًا باسم "الحكم الشخصي لشارل الأول" [4].

---

[1] نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد (1999): التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مصر: دار الفكر العربي، ص199.

[2] Pollard, A.F, The history of England: A study in political evolution, no place, p.38.

[3] Beier, A. L (1983): The problem of the poor in Tudor and early starting land, me then coltd, London, p.4.

[4] ديورانت، ول (2001): قصة الحضارة، ترجمة: اندراوس، فؤاد وابو دره، محمد علي، المجلد 7، القاهرة: شركة مصر للطباعة والنشر، ص ص 282-284.

ثانيًا: تصاعد السخط في إنكلترا وبداية الحرب في إسكتلندا

على الرغم من أن السنوات الأولى من حكم شارل الأول اتّسمت بالسلام، إلا أنها ساهمت في تصاعد السخط الشعبي تجاه الملك. ففي عام 1637م، أثار شارل الأول غضبًا واسعًا في اسكتلندا عندما عمد إلى إدخال كتاب الصلاة المشتركة، سعيًا منه إلى تطبيق الممارسات الدينية الإنكليزية هناك، وقد أثار هذا القرار رفضًا شعبيًّا واسعًا، لأنه كان يغلب عليهم الطابع المشيخي ويتميزون بعدة طقوس مبسطة، الأمر الذي أدى إلى إشعال فتيل المعارضة السياسية، والذي أسفر عنه فيما بعد بتأسيس "العهد الوطني"؛ وهي وثيقة أرست المبادئ الدينية في اسكتلندا. وقد أُطلق على جميع الذين وقعوا على هذه الوثيقة اسم "الميثاقيين"، الذين لعبوا دورًا حاسمًا في الاضطرابات التي صاحبت الحروب الأهلية اللاحقة [1].

حاول الملك شارل الأول أن يفرض سيطرته بعد تفاقم الأزمة في اسكتلندا، فتوجه بنفسه لقيادة الجيش إلى هناك في عام 1639م، ليشنَّ حربًا عُرفت لاحقًا بـ "حرب الأساقفة الأولى"، والتي انتهت دون تحقيق أي نتائج حاسمة للطرفين. وقد زاد هذا الفشل من الأعباء المالية على خزينة الدولة، في وقتٍ كان فيه الملك بحاجة ماسة إلى الأموال لمواصلة الحرب، مما اضطره إلى إنهاء فترة حكمه الشخصي في أبريل 1640م، عندما دعا البرلمان للانعقاد [2]. غير أن شارل الأول واجه برلمانًا موحدًا وعدائيًا، ركز أعضاؤه على ضرورة إنهاء سياسة الحكم الفردي قبل مناقشة أي تصويت آخر. وبعد ثلاثة أسابيع فقط من انعقاده، أقدم الملك على حلّ البرلمان مجدّدًا، بسبب سخطه من مواقف أعضائه، مما جعل المؤرخين يُطلقون عليه لاحقًا اسم "البرلمان القصير"[3].

ومع حلول صيف عام 1640م، أقدم شارل الأول على شن حرب ثانية ضد الأساقفة، عرفت باسم "حرب الأساقفة الثانية"، والتي انتهت بهزيمته واحتلال القوات الأسكتلندية لشمال إنكلترا، مما وضعه في موقف حرج بسبب حاجته الماسة للأموال لتسوية نزاعاته. وأمام هذا الوضع، اضطر إلى استدعاء البرلمان للانعقاد مرة أخرى، وهو البرلمان الذي عُرف لاحقًا باسم "البرلمان الطويل"[4] وقد استمر في الانعقاد حتى عام 1660م [5].

---

[1] Morrill, John, The English Revolution as a civil war, University of Cambridge, p731

[2] Gaunt, peter (2003): The English Civil wars 1642–1665, Osprey, Great Britain.

[3] Coward, Barry (2003): The Stuart age: England, 1603–1714, Harlow: Pearson Education, p.180.

[4] البرلمان الطويل، هو برلمان انكليزي استمر من عام 1640 وحتى عام 1660، وجاء بعد أسابيع قليلة من فشل البرلمان القصير والذي انعقد لمدة ثلاثة أسابيع فقط خلال ربيع 1640م وبعد غياب البرلمان لمدة 11 عام، أصدر شارل الأول الأمر باستدعاء البرلمان لغرض الانعقاد وذلك في 3 نوفمبر/شباط 1640م والغرض منه هو إقرار القوانين لغرض تمويله بالأموال لإكمال الحرب على أسكتلندا والمعارضين بسبب حرب الأساقفة. للمزيد ينظر: Jessup, Frank W.

بين عامي 1640 و1641، استغل البرلمان ضعف شارل الأول، حيث اضطر الملك خلال هذه الفترة إلى إلغاء السياسات غير الشعبية التي كان قد فرضها أثناء فترة حكمه الشخصي، مما دفع البرلمان إلى إصدار أولى القوانين التي تُلزم بالحصول على موافقته قبل فرض أي ضرائب، مع التأكيد على عدم جواز حل البرلمان إلا بموافقته. وقد أثار هذا القرار تصاعدًا في السخط السياسي داخل البلاد، مما أدى إلى سجن رئيس الأساقفة "لود"، واتهام "إيرل سترافورد" بتجاوز صلاحياته، حيث أُعدم لاحقًا بتلك التهمة [1]، كما أدى إعدام سترافورد إلى فراغ في السلطة في أيرلندا. ففي تشرين الأول/أكتوبر من عام 1641م، أشعل هذا الفراغ فتيل التمرد لدى الكاثوليك هناك، نتيجة لمخاوفهم من اضطهاد البرلمان الإنكليزي والميثاقيين الاسكتلنديين، لا سيما في ظل تصاعد التوتر الطائفي والسياسي ضد الكاثوليك في أيرلندا، إلا أن البرلمان لم يمنح شارل الأول الثقة في قيادة الجيوش لاستعادة النظام، وذلك بسبب مخاوفه من استغلال الكاثوليك هذا الوضع لتعزيز سلطة الملك مجددًا في إنكلترا، نظرًا لما كان يتمتع به من دعم واسع في أوساطهم[2]، ونتيجة لذلك، توسعت مناقشات البرلمان لتشمل قضايا دستورية كبرى، من بينها: "القيادة العسكرية، وتعيين الوزراء، والمستشارين، وكبار رجال الدين"، وقد اعتبر الملك شارل الأول هذه المسائل من صلاحياته الخاصة، في حين سعى البرلمان إلى لعب دور أكبر في اتخاذ مثل هذه القرارات. ولم يتمكن الملك من قبول المطالب البرلمانية؛ فحاول، في يناير/كانون الثاني من عام 1642، اعتقال بعض المعارضين بتهمة الخيانة، إلا أن محاولته بائت بالفشل بسبب سيطرة البرلمانيين على القوات في لندن، مما اضطره إلى مغادرة المدينة والتوجه إلى يورك، حيث حاول تأسيس بلاط ملكي هناك. وفي المقابل، سارع البرلمان إلى إطلاق حملات دعائية تهدف إلى الحد من نفوذ الملك ومنعه من التوسع، مما أدى إلى انقسام سياسي واضح، وبدأت الفصائل بالتشكل استعدادًا لمواجهة مسلحة، لتدخل البلاد بذلك في أجواء الحرب الأهلية [3]. وفي اليوم الأول من شهر حزيران/ يونيو، أصدر "البرلمان الطويل" المقترحات التسعة عشر، التي طالبت بتقييد سلطات الملك ونقل معظمها إلى البرلمان. وقد اعتبر الملك شارل الأول هذه المطالب شكلًا من أشكال الاستعباد، فرفضها رسميًا في الحادي والعشرين من الشهر نفسه. ومع اشتداد التنافس بين الطرفين على التجنيد والسيطرة على معظم مدن إنكلترا، اندلعت مناوشات محدودة خلال الصيف. وفي الثاني والعشرين من

(2013). Background to the English Civil War: The Commonwealth and International Library: History Division. Elsevier, p173

[5] Ibid.

[1] Purkiss, Diane (2007). The English Civil War: A People's History. London: Harper Perennial, p89.

[2] Ibid.

[3] The King's War, 1641–1647 (1983 ed.). Penguin Classics, p 4–6.

آب/أغسطس من العام نفسه، أعلن الملك شارل الأول الحرب رسميًا بعد أن رفع رايته في مدينة نوتنغهام [1].

في صيف عام 1642م، بدأ كل من الملك شارل الأول والبرلمان بحشد الجيوش استعدادًا للحرب. وبعد فشل الملك في اعتقال المعارضين، أعلن الحرب رسميًا في الثاني والعشرين من آب/أغسطس، من العام نفسه، عندما رفع رايته في مدينة نوتنغهام. وكانت أولى المعارك الكبرى بين الجيشين هي معركة "إيدجهيل"، التي وقعت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1642م. لكنها لم تكن حاسمة، إذ خسر الطرفان أكثر من ألف جندي، وفشل شارل الأول في التقدم نحو مدينة لندن، ما اضطره إلى اتخاذ أكسفورد مقرًا لمعسكره الرئيسي. وفي محاولة لإنهاء الحرب، قدم البرلمان مقترحات السلام المعروفة باسم مقترحات أكسفور، والتي رفضها شارل الأول [2]. وبعد النصف الأول من عام 1643م، سيطر البرلمان على الموانئ الواقعة في الجنوب الشرقي لإنكلترا، وهي منطقة غنية بالموارد. وفي المقابل، فرض شارل الأول سيطرته على الشمال، وميدلاندز، وويلز، كما حقق انتصارات ملحوظة في الجنوب الغربي والشمال. أما البرلمان، فقد احتفظ بموطئ قدمه الاستراتيجي في الجنوب الشرقي [3].

في العام نفسه، أبرم الملك شارل الأول اتفاقًا مع الكاثوليك من الإيرلنديين، مما أدى إلى ازدياد المعارضة ضده داخل إنكلترا. وعلى الجانب الآخر، تحالف البرلمان مع الأسكتلنديين، ما أدى إلى دخول الجيش الأسكتلندي إلى البلاد عام 1644م. وقد أسفرت هذه التطورات عن اندلاع معركة (مارستون) في الثاني من حزيران/ يونيو من العام نفسه، والتي انتهت بهزيمة الجيش الملكي على يد قوات البرلمان، مما أدى إلى انهيار السيطرة الملكية في الشمال، والتي كانت سابقًا تحت نفوذ الملكيين [4]. وبعد هذه الهزيمة، رفض الملك شارل الأول مقترحات أوكسبريدج التي قدمها البرلمان بهدف تحقيق السلام عام 1645م، ما دفع البرلمان إلى إعادة تنظيم قواته، فشكّل جيشًا محترفًا بقيادة "أوليفر كروموبل" و"توماس فيرفاكس". وعلى إثر ذلك، اندلعت معركة ناسبي في 14 حزيران/يونيو من العام ذاته، وحقق فيها البرلمان انتصارًا حاسمًا، مكنه من التقدم والسيطرة تدريجيًا على معظم المناطق التابعة للملك شارل الأول [5]. وبحلول عام 1646م، بدأت قوات الملك

---

[1] Ibid, p10.

[2] Royle, Trevor (2006): Civil War: The Wars of the Three Kingdoms 1638–1660, Abacus, p193–198.

[3] Ibid, pp 208–209.

[4] Morrill, John, op. cit, p733.

[5] Wedgwood, C.V. (1958): The King's War, 1641–1647 (1983 ed.), Penguin Classics, p473.

بالانهيار الكامل، إلى أن اضطر شارل الأول إلى تسليم نفسه إلى الأسكتلنديين، وبذلك انتهت الحرب الأهلية الأولى بسقوط آخر معاقل الملكيين [1].

المبحث الثاني: الحرب الأهلية الثانية 1648م

أولاً: تصاعد التوتر بين الجيش والبرلمان

بعد انتهاء الحرب الأهلية الإنكليزية الأولى، وجد الملك شارل الأول نفسه في موقف حرج، إذ لجأ إلى الأسكتلنديين على أمل أن يتم التعامل معه كملك شرعي لهم. ومع ذلك اعتبره الأسكتلنديون أسير حرب، وعرضوا عليه صفقة لاستعادة عرشه مقابل الموافقة على توقيع "العصبة والعهد المقدس"، والذي كان يعني فرض المشيخية (البرسبارتية) في جميع الجزر الإنكليزية. وفي الوقت نفسه، بادر البرلمان الإنكليزي إلى التفاوض مع الأسكتلنديين، مقدمًا مقترحًا يقضي بقبول الملك شارل الأول ملكًا، ولكن بشروط صارمة، شملت: توقيعه على الميثاق، وتهميش القادة الملكيين، وإقرار البرلمان بالسيطرة على الجيش، وتعيين كبار المسؤولين. غير أن الملك رفض هذه الشروط أيضًا، مما أدى إلى فشل المفاوضات واستمرار الأزمة السياسية بين الطرفين [2].

وعندما تعثرت المفاوضات بين الملك والبرلمان، عرض البرلمان الإنكليزي مبلغًا ماليًا كبيرًا قدره 400 ألف باوند على الأسكتلنديين كتعويض عن تكاليف الحرب، مقابل تسليم الملك إليهم. وقد وافق الأسكتلنديون على هذا العرض تحت ضغط الحاجة المالية. وبعد إتمام الصفقة، تم نقل الملك إلى مقر إقامته الإجباري في "هولمبي هاوس" (Holmby House) في نورثمبتونشاير، في 16 شباط/فبراير عام 1647، حيث وُضع تحت إشراف البرلمان الإنكليزي [3].

وفي تلك الفترة، كان البرلمان يواجه عدة تحديات تتعلق بإعادة تنظيم الجيوش، وقد اتخذ قرارًا صعبًا يقضي بتسريح أغلب القوات المسلحة، بما في ذلك جميع الضباط من رتبة "كولونيل" فما فوق، باستثناء القائد العام. أما الجنود المتبقون، فقد خُطط لإرسالهم إلى إيرلندا المشاركة في العمليات العسكرية هناك، مع الإبقاء على جزء منهم لتنفيذ المهام الأمنية داخل إنكلترا. ولكن القرار أغفل مسألة تسديد المستحقات المالية للجنود المسرحين، حيث كان الجيش يشعر بالتوتر والاستياء بسبب تجاهل مطالبه المالية، خاصة ما يتعلق بالرواتب المتأخرة وتعويضات أرامل وأيتام الجنود. وقد تفاقم الوضع بعد زيارة وفد برلماني إلى مقر الجيش في "سافرن والدن" (SaffronWalden) في ربيع عام 1647، بهدف إجبار الجنود على التطوع للحملة الإيرلندية دون ضمان حقوقهم

---

[1] Royle, Trevor, op.cit, p366.

[2] ديورانت، ول، المصدر السابق، ج1، مج 7، 324.

[3] حسن، علي جبر (2013)، الصراع بين الملك والبرلمان في إنكلترا 1603–1689 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ص182.

المالية. وقد أدرك الجنود أن البرلمان يسعى لتجنب دفع مستحقاتهم المالية، مما دفعهم إلى رفع مطالبهم إلى القائد فيرفاكس (Fairfax)، مؤكدين أنهم لن يتحركوا قبل ضمان حقوقهم المالية، وتوفير الدعم لهم ولعائلاتهم. الأمر الذي دفع البرلمان بالرد على هذه التحركات باعتبارها تمردًا وتهديدًا للأمن العام في البلاد. ومع ذلك، رفض فيرفاكس استخدام القوة لإجبار الجنود على الخدمة في إيرلندا، موضحًا أن المشاركة يجب أن تكون طوعية وليست بالإكراه. عندها أعلن الجيش موقفه بوضوح: أنه "لن يتزحزح حتى يتم الحصول على جميع الحقوق المالية لهم ولعوائلهم مع تقديم كل الضمانات إزاء ذلك"[1].

بدأت الأوضاع تتفاقم بين الجيش والبرلمان، واندلعت حالة من الفوضى داخل البرلمان، ولا سيما بعد أن قامت ثمانية أفواج من فرسان الجيش باختيار ممثلين خاصين بها. وسرعان ما انتشر هذا النهج ليشمل سائر الأفواج التابعة للجيش، مما دفع هؤلاء الممثلين إلى إطلاق تسمية "المحرضين" أو "العملاء" على أنفسهم، وقد شكل ذلك بداية تأسيس مجلس للجيش، مخول بالتحدث باسمه في جميع المواقف والاجتماعات الخاصة [2].

أدى تزايد الاستياء بين خصوم الملك شارل الأول إلى منحه أملا جديدًا، خاصة مع بداية ظهور الانقسامات في صفوفهم، الأمر الذي دفع الملك إلى إبلاغ رئيس مجلس اللوردات بموافقته على المطالب التي قُدمت إليه، مع رغبته في التوجه إلى وستمنستر لمنح الموافقة الملكية الضرورية لتحقيق التسوية هناك، والغاية من ذلك هو أن الملك شارل الأول أراد أن يلعب دورا في المصالحة الوطنية أو الاستفادة من انشقاقات أعدائه، إلا أن كورنيت جويس (Cornet Joyce) قد أحبط تلك المساعي، إذ أصدر كرومويل في 31 أيار/مايو 1647، أمراً إلى جويس (Graves) باصطحاب مجموعة من الفرسان لمنع أي محاولة من الملك للهروب من قصره في هولمبي إلى أسكتلندا أو لندن، حيث كان المكلف بحراسة الملك هو غريفز (Graves)، أحد المشيخيين الأسكتلنديين، وفي الثاني من يونيو، حاصر جويس القصر بسبب هروب غريفز، مما أتاح الفرصة لجويس من نقل الملك إلى نيوماركت (New market) [3].

بعد أن استولى الجيش على الملك، عمل على تقديم مطالبه إلى البرلمان، وقد أدت التنازلات التي قدمت للمصلحين (الضباط المسرحين) ولمدينة لندن (التي كانت لا تزال تحتفظ بفرق مدربة) بأن يشعر الجيش بالعزلة، وقد توقع باندلاع ثورة مسلحة قد تحدث ضده، لذلك بدأ بالمطالبة في

---

(1) Haythornthwaite, Philip j (1998): the English civil war 1642– 1651, Brock hampten press, London, p.114–115.

(2) حسن، علي جبر، المصدر السابق، ص 184.

(3) Firth, Charles (1900): Oliver Cromwell and the rule of puritans in England, oxford, p.165.

تسوية دستورية تضمن جميع حقوقهم من خلال التسوية العادلة، وربما كان هذا التحول بمثابة تسييس للجيش، والذي كان مرتبطًا من خلال ظهور حركة "المساواة" بقيادة جون ليلبورن (John Lilburn)، في الوقت نفسه كان كروموبل وغيره من كبار الضباط لا يزالون يعتقدون بأن التسويات يجب أن تدار من خلال البرلمان، لكنهم قد أجبروا على إعادة النظر في آرائهم بعد أن أصدروا إعلان الجيش والمصادف في 15 حزيران/يونيو، وهو إعلان قد أعده مجلس الجيش[1]، بينما كان المجلس والرتب الأخرى، وكذلك الضباط وبيان الجيش، قد أكدوا بأن الجيش يمثل الشعب، وليس البرلمان، كما وأن الجيش ليس بمؤسسة تعسفية، بل هو مؤسسة غايتها الدفاع عن الشعب، وبينما كان الملك في قبضة الجيش، استمر في التفاوض مع كل من يرغب في الاستماع إليه، وقد وافق فيما بعد على وثيقة قدمها إليه الجيش من إعداد :آيرتون"، كأساس للغرض من التفاوض، مما أدى ذلك إلى تقرب الأسكتلنديون منه لمناصرته من جميع الجوانب مقابل الموافقة على جميع مطالبهم ولاسيما الدينية منها [2].

في 26 تموز/يوليو، اقتحمت حشود غاضبة من سكان مدينة لندن مقر البرلمان، مطالبة بعودة الملك بأي شروط. وقد وُضعت الميليشيا تحت قيادة المشيخيين، بينما غادر 67 مستقلاً من البرلمانيين للانضمام للجيش، وفي 6 آب/أغسطس، دخلت القوات التابعة للجيش إلى لندن، وأحضرت الملك معهم، كما تمت إعادة النواب المستقلين السبعة والستين إلى مقاعدهم في البرلمان، فيما نُقل الملك إلى قصر "هامبتون كورت"[3]. وفي هذه الأثناء، ترأس كروموبل اجتماعات الجيش لمواجهة الحركة السياسية المتنامية، لا سيما بعد تراجع الجيش إلى مدينة "بوتني"، حيث بدأت الدعوات تتصاعد لإقامة جمهورية إنكليزية تحت تأثير "المساويين". وعلى الرغم من ذلك، فقد كان كروموبل يفضل إعادة الملك إلى السلطة من أجل إحلال السلام في البلاد. إلا أن حجم الضغوط السياسية، وتعقيد الموقف، وضع الملك شارل الأول في موقف حرج، ما دفع كروموبل إلى مواصلة المفاوضات، التي انعقدت في مجلس العموم بتاريخ 20 تشرين الأول، بالتوازي مع طرح المطالب السابقة التي سبق عرضها على الملك أثناء وجوده في نيوكاسل [4].

وفي مقدمة المقترحات، قدم الديمقراطيون خطة جديدة للثورة عرفت باسم "اتفاق الشعب"، وقد أدى هذا المقترح إلى حدوث تمرد داخل صفوف الجيش، الذي قمعه كروموبل بقوة كبيرة فيما بعد. وفي الوقت ذاته، بدأت تتصاعد تهديدات تطالب بقتل الملك شارل الأول، مما أجبره على التخطيط للهروب إلى جزيرة وايت (Isle of Wight) الواقعة في جنوب إنكلترا، على أمل الحصول على

---

(1) Haythornthwaite, op.cit, p.116

(2) Ibid, p.116-117

(3) ديورانت، مصدر سابق، ج1، مج 7، ص326.

(4) Haythornthwaite, op.cit, p.117.

قدر أكبر من الأمان والحرية. ومع ذلك، تم القبض عليه واحتجازه في قلعة كاريسبروك (Carisbrooke)، ليكون بذلك أسيرًا كما كان فيما مضى من عمره. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان الملك شارل الأول لا يزال يتمتع بهامش من الحرية مكنه من التآمر سرًا مع الأسكتلنديين. وفي كانون الأول/ديسمبر 1647، وقع على اتفاقية سرية مع ممثليهم، تعهد فيها بإنشاء كنيسة مشيخية لمدة ثلاث سنوات، مقابل القضاء على جميع الطوائف الأخرى. في المقابل، وعده الأسكتلنديون بإرسال جيش لمساندته واستعادة سلطته الشرعية [1].

وعندما تبيّنت لاحقًا نوايا الملك شارل الأول، بعد توقيعه على اتفاقية سرية مع الممثلين الأسكتلنديين، صوّت البرلمان على وقف جميع المفاوضات معه، وقرّر إخضاعه لحراسة مشددة[2].

ثانيا: بداية الحرب

اندلعت الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية بسبب فشل الملك شارل الأول في التوصل إلى اتفاق مع البرلمان لإحلال السلام في إنكلترا. وعلى الرغم من تزايد الدعوات للمطالبة بإقامة الجمهورية، ظل جزء كبير من الشعب ينظر إلى شارل الأول باعتباره الملك الشرعي ورمز البلاد. وفي الوقت نفسه، أثارت محاولات فرض البيوريتانية على معظم المدن، والتي جاءت نتيجة الحرب الاهلية الأولى بهدف جمع المقاتلين والأموال، موجة كبيرة من السخط الشعبي، ما زاد من تعقيد الأزمة بين الملك شارل الأول والبرلمان [3].

وعليه، فقد اندلعت أولى الانتفاضات في مقاطعة "كنت" عام 1648م، التي كان يحكمها أنطوني ويلدن (Anthony Welden)، وجاءت هذه الانتفاضة كرد فعل على سياسات لجنة المقاطعات التي كانت تعد من أكثر الجهات دعمًا وولاءً للملك شارل الأول. إلا أن هذه الانتفاضة لم تستمر طويلًا، بسبب البعد الجغرافي لمدينة كِنت، إضافة إلى غياب القيادة للعمليات العسكرية الملكية، مما أسهم في فشلها. ومع ذلك، فقد ساعدت هذه الانتفاضة على امتداد الاضطرابات إلى مناطق أخرى مثل ويلز، وواكس، وشمالي إنكلترا، مما ساهم في حدوث انقسام داخل الجيش النموذجي الجديد [4]. وقد تولى القائد فيرفاكس العمليات العسكرية في لندن وضواحيها، بينما تولى كروموبل قيادة حملة عسكرية كبيرة في غرب ويلز مرورًا بلانكشاير ثم يوركشاير. وكان فيرفاكس

(1) Larned, J.N. (1900): A History of England, Houghton Mifflin and co., New York, p.417

(2) Roots, I. (1966): The great rebellion, 1642–1660, London, p. 138

(3) Haythornthwaite, Op. Cit, p.117.

(4) Ibid.

قد بادر سابقًا بنشر فرقه الخاصة من الجيش في أغلب المناطق التي شهدت اضطرابات داخلية، مما ساعد في احتواء الأزمات والحد من تفاقم الأوضاع هناك [1].

لقد وصف رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، السير ونستون تشرشل، الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية بأنها "قصة قصيرة وبسيطة"، إذ أشار إلى أنها شهدت اتحادًا غير مألوف ضمّ اتحاد اللوردات، ومجلس العموم، وأصحاب الأراضي، والتجار، ومدينة لندن، والأرياف، والأساقفة، والبرسبارتيين، والجيش الأسكتلندي، وسكان ويلز، وجميعهم وقفوا ضد الجيش النموذجي الجديد. ومع ذلك، فإن هذا الجيش استطاع أن يتغلب وينتصر عليهم جميعًا [2].

بدأ الاضطراب الأول في 25 كانون الأول/ديسمبر من عام 1647م، عندما خرجت حشود غاضبة معلنة احتجاجها على منع الاحتفالات التقليدية والموسمية، ولا سيما بعد أن قام الجيش بتفريق تلك التجمعات بالقوة. وقد دفع ذلك كرومويل لإصدار أمر في 9 نيسان/أبريل 1648م، يقضي بحل أي تجمع وتفريقه بالقوة، حتى لو تطلب الأمر استخدام أسلحة "الفرسان البرلمانيين"، مما أدى إلى حالة من الاستياء الشعبي الواسع شملت مختلف شرائح المجتمع. وقد عدّ هذا الحدث بمثابة الشرارة التي مهدت لاندلاع انتفاضة "كنت" لاحقًا [3].

وفي مدينة ويلز، اندلعت أولى الانتفاضات في شباط/فبراير 1648م، حين رفض "جون بوير"، حاكم قلعة بيمبروك، تسليم القلعة إلى الجيش النموذجي الجديد. وعلى الرغم من هزيمته في معركة سانت فاجينس في أيار/مايو، إلا أن مقاومته استمرت، مما دفع كرومويل إلى قيادة الجيش النموذجي لإنهاء التمرد في بيمبروك بحلول 11 تموز/ يوليو [4]، أما في إسكتلندا، فقد قرر البرلمان تشكيل "جيش الارتباط" لدعم الملكيين، وفي أواخر شهر شباط/ فبراير من عام 1648م، سيطر السير "مارمادوك لانجديل" على "بيروك وكارليل" في شمال إنكلترا، بينما قدم البرلمان الأسكتلندي في شهر آذار/مارس مطالب إلى وستمنستر تتضمن فيه بالاعتراف بميثاق البرسبيرتي وإعادة التفاوض مع الملك وحل الجيش المنشق، ما دفع بالبرلمان الإنكليزي لرفض هذه المطالب، أما في مقاطعة (كنت)، فقد كان تصاعد الأحداث هناك سريعا؛ مما دفع إلى بدء انتفاضة مشكلة من أصحاب السفن العاملين في "ميناء داونز–Downs"، وتوسعها لتصل إلى أغلب المدن الرئيسية

---

(1) Malcolm Wanklyn and Frank Jones (2005): A Military History of the English Civil war,1642 1646, pearson Education ltd, Great Britain, p.282.

(2) Churchill, Winston, S., (1959): A History of the English–Speaking Peoples, Vol.II, Cassell and Co., London, p.274

(3) Haythornthwaite, op.cit. p.117.

(4) Bennett, Martyn (2000): The Civil wars experienced: Britain and Ireland,1638– 1661, Routledge, London, p.128.

وأهمها روشستر وساندويش[1]، وإزاء هذا الأمر، قاد الجنرال (توماس فيرفاكس) في شهر أيار/مايو جيشًا قوامه 7000 جندي لغرض إخماد المتمردين في مقاطعة كنت، ليصل فيما بعد إلى معقلهم في مقاطعة (ميدستون Maidstone) ليقضي على حركات التمرد هناك بعد معركة شرسة في الأول من حزيران/يونيو، بينما هرب أغلب المتمردين إلى إسكس، لينضموا إلى القوات الملكية بعد أن اضطروا إلى الاختباء في مقاطعة (كولشستر – Colchester)، ما اضطر بفيرفاكس أن يفرض الحصار مشددًا عليهم، والذي استمر من الثاني عشر من حزيران/يونيو إلى شهر آب/أغسطس عام 1647م، مما دفع بالمتمردين في كولشستر إلى الاستسلام بسبب ما عانوه خلال أشهر الحصار[2].

في الثامن من شهر تموز/ يوليو من عام 1648م، استطاع الجيش الأسكتلندي من عبور الحدود بقيادة (الدوق هاملتون) محاولا استعادة الملك شارل الأول وإرجاعه للعرش حسب الشروط والاتفاقات السياسية فيما بين الملك والأسكتلنديين. وفي الوقت نفسه، استطاع فيه كرومويل من السيطرة على بيمبروك، لينطلق إلى شمال إنكلترا لغرض الانضمام لقوات (جون لامبرت– John Lambert) ليعبر بذلك التلال في (بنينيس–Pennines)، وفي 18 آب/أغسطس من العام نفسه، استطاع كرومويل من هزيمة قوات هاملتون والقضاء عليهم في معركة (بريستون) [3].

وعليه، فقد أرسل كرومويل بعد ذلك تقريرًا إلى البرلمان ليُبلغهُم بانتصاره في معركة بريستون، ليؤكد "بأنه وجيشه لن يسمحوا لأي مجال للتسامح مع من ألحقوا الضرر بالأمة، محذرًا أيضًا بأن استمرار الفوضى يؤدي إلى تدهور سريع في أوضاع البلاد"، محاولا من هذا التقرير إيصال رسالة غير مباشرة للملك والملكيين بأن كل من سيعارض السلطة ستكون نهايتهم الموت أو النفي، مما دفع بكرومويل إلى إبرام تحالف سياسي مؤقت في نهاية شهر تشرين الأول مع كل من ليلبورن والمساويين لغرض إقصاء البرسبيرتيين كأغلبية في البرلمان، ومن بعد ذلك إقصاء الملك شارل الأول[4].

ثالثًا: تطهير البرلمان (تطهير برايد):

مع تنامي نفوذ الجيش، أدرك أغلب القادة وعلى رأسهم كرومويل بأن فرض السيطرة العسكرية قد أصبح أمرًا ضروريا من أجل ضمان انتصاراتهم، إلا أن استمرار التعاطف الشعبي مع

---

[1] Hahthornwaite, op.cit, p.117–120.

[2] Gaunt, peter (2003): The English Civil wars 1642 1651, Ospprey, Great Britain, p.85.

[3] Bennett Martyn (2000): The Civil wars experienced: Britain and Ireland, 1638 – 61, Routledge, London, p.128.

[4] حسن، مصدر سابق، ص187.

الملك شارل الأول قد شكل عقبة رئيسية أمام طموحات كروميل، مما دفع أغلب القادة على الاتفاق في إقصاء الملك شارل الأول، وأنه أصبح من الضروريات اللازمة التخلص من نفوذ الملك ومناصريه، إلا إن أغلب المحاولات لم تصل إلى تسوية في الأوضاع السياسية، الأمر الذي دفع بقادة الجيش إلى القيام بإجراءات أكثر صرامة بالتعاون مع البرلمان، وهي أجراء تصفية حاسمة لكل المعارضين من أنصار الملكية، وعلى رأسها إعدام الملك شارل الأول بسبب الخيانة، وفي الوقت نفسه استغل قادة الجيش أيضًا التخلص من البرسبارتيين الأعداء القدامى لقادة الجيش في البرلمان[1].

وفي صباح 6 كانون الأول/ديسمبر 1648م، نفذت القوات العسكرية بقيادة العقيد (توماس برايد) عملية طرد ومنع أكثر من 140عضوًا من البرلمان من البرسبارتيين والملكيين إلى جانب إجراءات واسعة لتطهير مجلس العموم، فيما ألقت القبض على 40 عضوًا من الذين بدأوا المقاومة، وقد لاقت هذه الخطوة دعمًا كبيرًا ومباركة كروميل، والتي أعدت ضربة قاسية للمعارضة داخل البرلمان. ومهدت هذه الأحداث الطريق لمحاكمة الملك شارل الأول، وعليه فقد كانت هذه الأزمات والأحداث في إنكلترا، من أهم الأحداث التي غيرت مسار التاريخ الإنكليزي بشكل جذري[2].

رابعًا: محاكمة وإعدام شارل الأول ونهاية الملكية في إنكلترا 1649م

1- المحاكمة:

بعد أن تمكن كروميل ورفاقهِ من إحكام القبضة على السلطة في البرلمان، عملوا على المناقشة فيما بعد من أجل وضع الخطط اللازمة من أجل البدء بمحاكمة شارل الأول وإعدامه، مما أثارت هذه القضية جدلا واسعا داخل الوسط الشعبي والسياسي، والتي استمرت فيها المفاوضات لغرض محاكمة الملك مدة ثلاثة أسابيع، مما أدى إلى انقسام البرلمان إلى فريقين منهم من كان مؤيدًا لإعدامه بعد المحاكمة على الفور دون منح أي فرصة، وآخرين رأوا أنه من الضرورة إعطاء فرصة أخيرة له وتقديم شروط خاصة ليقبلها من أجل المحافظة على حياته، والأهم من ذلك هو تنازل شارل الأول عن "الحق الإلهي للملوك" الذي كان متشبثا به، والذي على أثره ايضًا رفض التنازل عنه، ما جعل أي تأخير لمحاكمته بلا جدوى، وفي 23 كانون الأول/ ديسمبر 1648م، أصدر مجلس العموم قرارًا أمر فيه بتشكيل لجنة خاصة لمحاكمة شارل الأول، وقد تضمنت اللجنة من ثلاثة قضاة ومحلفًا، و150 مفوضًا، وقد تم إحالة الأمر إلى مجلس اللوردات، إلا أن الأخير

[1] المصدر نفسه، ص188.

[2] Gardiner, Samuel R. (1901): History of The Great Civil War, 1642–1649: Volume 4, 1647–1649, London: Longmans, P.67.

قد رفض كل المقررات التي أصدرها البرلمان إزاء ذلك[1]. وفي 4 كانون الثاني/يناير 1649م، أقر مجلس العموم عن ثلاثة قرارات مهمة غير مسبوقة، بمنح فيه نفسه سلطات مطلقة ليكسب فيه رضا الشعب والديمقراطيين، وتمثلت في "أن الشعب بعد الله، هو المصدر الوحيد للسلطة الشرعية، وأن النواب بوصفهم ممثلي الشعب، يشكلون السلطة العليا في البلد، ويكون لتشريعاتهم قوة وقانون يحميهم، وأن أي قانون يحظى بموافقة أغلبية الشعب يكون ملزمًا للجميع، سواء وافق عليه الملك واللوردات أم لا"[2].

وعليه، فقد تم تأسيس "**محكمة العدل العليا**" في 6 يناير/كانون الثاني 1649م، وتم تعيين 135 عضوًا من النواب لغرض محاكمة شارل الأول، الأمر الذي أثار جدلاً واسعًا لدى العديد من المحامين البيوريتانيين، الذين اعتبروه إجراءً غير شرعي لمحاكمة ملك [3].

عُقدت جلسات المحاكمة شارل الأول في (الحجرة المصبوغة – Painted Chamber)، والتي ترأسها القاضي **(جون برادشو)**، وبمشاركة المدعي العام **(جون ستيل)**، والمحامي **(جون كوك)**، بينما كان كرومويل من أبرز الحاضرين والمهتمين لهذا الحدث التاريخي المهم بالإضافة إلى جانب 60 عضوًا آخرين، وعند اقتراب الموكب الخاص بالملك شارل الأول من القاعة، توجه كرومويل إلى النافذة، ونظر إلى الملك، وأثناء دخوله، نظر كرومويل إلى اللجنة قائلاً: "بأي سلطة نحاكمه؟ عندما يسألنا شارل الأول"، ليجيبه **هاري مارتن:** "باسم مجلس العموم في البرلمان وباسم جميع الأخيار في إنكلترا"[4].

عقدت المحاكمة في **قاعة وستمنستر**، حيث تم بناء منصة خشبية في نهايتها خُصصت لمقعد الملك شارل الأول، بينما جلس القضاة في مقاعد مرتبة ضمن أربعة أو خمسة صفوف. وكان مقعد كرومويل وهاري مارتن في الصفوف الخلفية، وكان مقعد رئيس المحكمة في المقدمة، وإلى جانبه مساعدوه، وهم مرتدون ملابسهم السوداء الرسمية. في منتصف قاعة المحكمة، وُضعت منضدة جلس عندها كاتبان، وقد عُرض عليها "**صولجان البرلمان وسيف الدولة**"، في مشهد يمهد لمحاكمة غير مسبوقة في تاريخ إنكلترا [5].

مع بدء المحاكمة، تمت تلاوة أسماء أعضاء المحكمة، وعندما ذُكر اسم اللورد فيرفاكس، ارتفعت أصوات في القاعة تستهجن حضوره، إلا أنه لم يكن حاضرًا، إذ امتنع عن المشاركة بذكاء

---

[1] قلعجي، قدري (1947): كرومويل بطل الثورة الإنكليزية، أعلام الحرية، بيروت: دار العلم للملايين، ص60.

[2] Worden, B., The Rump Parliament, 1648–1653 (Cambridge, 1974), p. 185

[3] حسن، مصدر سابق، ص 191.

[4] عبوش، أحمد صالح (2011): بريطانيا في عهد أوليفر كرمويل 1649 – 1658: دراسة تاريخية، جامعة الموصل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص43.

[5] المصدر نفسه، ص43.

لعدم رغبته في الانخراط في هذه المحاكمة. من جانبه، لم يُظهر الملك شارل الأول أي احترام أو تقدير للمحكمة، واعتبرها "غير شرعية ولا تملك الحق في محاكمته"، مؤكدًا أن سلطته مستمدة من "الحق الإلهي" لا من البرلمان ولا من الشعب. وعند افتتاح الجلسة، تلا المدعي العام، "جون كوك"، لائحة الاتهام ضد الملك شارل الأول، والتي حملته فيها المسؤولية عن إشعال الحرب الأهلية في إنكلترا وإثارة الفوضى، متهمًا إياه بالسعي إلى فرض حكم مطلق يتجاوز جميع الأنظمة والقوانين، إضافة إلى تحريضه للأسطول على التمرد، ودعمه للأمير روبرت وحلفائه الأجانب، ومنح التراخيص إلى أورموند والمتمردين من الأيرلنديين. وقد اعتُبر ذلك سببًا رئيسيًا في استمرار النزاع وسفك دماء الشعب الإنكليزي بغير وجه حق [1].

عند الانتهاء من عرض التهم على الملك شارل الأول، توجه بعدها رئيس المحكمة جون برادشو، إلى شارل الأول مطالبًا إياه بالرد على التهم الموجهة إليه، فرد عليهم: "بأي سلطة تحاكمونني؟". وهذا ما تم توقعه من قبل كروموبل، فما كان من برادشو إلا أن يرد عليه بأنهم يحاكمونه باسم الشعب الإنكليزي، والذي يعد هو مصدر الشرعية والسلطة، فما كان من الملك شارل الأول هو رفض الاعتراف بهذه المحاكمة، وأنه كان مُصرًا على أن البرلمان ليس له الحق في محاكمته، مما أدى ذلك إلى تصاعد التوتر في داخل قاعة المحكمة [2].

وفي 25 كانون الثاني/يناير 1649م، تم التصويت في المحكمة لإدانة الملك شارل الأول وإعدامه، وبدلاً من تنفيذ الحكم غيابيًا، قرر المفوضون إحضاره مرة أخرى إلى المحكمة، لغرض إعطائه فرصة أخيرة للطعن أو تقديم التماس [3]. وفي مساء اليوم التالي من الشهر نفسه، وقّع 28 عضوًا من المحكمة على مذكرة الإعدام، وكان أول الموقعين على هذه الوثيقة هو جون برادشو، بينما جاء أوليفر كروموبل ثالثًا في القائمة [4]. وفي يوم 27 من الشهر نفسه عمد 67 مفوضًا للاجتماع في قاعة وستمنستر تحت رئاسة برادشو ليتم بعد ذلك إعلان الحكم النهائي للملك شارل الأول، قائلاً: "وبما أن شارل ستيوارت قد ثبت كونه طاغية، وسفاكًا للدماء، وعدوًا للشعب، فقد تقرر أن يُنفذ فيه حكم الإعدام بقطع رأسه<" فضلاً عن ذلك، فقد حاول الملك شارل الأول جاهدًا التحدث مرة أخرى للطعن في شرعية المحاكمة إلا أنه مُنع من ذلك، فاحتج قائلاً: "إذا لم يُسمح لي بالكلام، فكيف يمكن للناس أن يأملوا في تحقيق العدالة فيما بعد؟"، الأمر الذي قوبل فيه بالتجاهل من قبل برادشو، الذي كان مصرًا على تنفيذ حكم الإعدام للملك شارل الأول. وإزاء هذا الأمر، فقد

---

[1] Gardiner, op.cit, p. 299.

[2] Ibid.300.

[3] Wedgwood, C. V. (1981): A Coffin for King Charles: The Trial and Execution of Charles I, New York: Time Incorporated, p167.

[4] جبر، مصدر سابق، ص 193.

تم بذل المزيد من الجهود لغرض إنقاذ الملك، إلا أنها لم تأتِ بنتيجة تذكر، مما دفع ذلك بالأمير شارل الثاني أمير ويلز (الذي سيصبح لاحقًا شارل الثاني) وكان منفيًا حينها في هولندا، بإرسال وثيقة تحمل توقيع والده شارل الأول وختمه الملكي، ليترك للبرلمان الحرية في تحديد أي شروط يرونها مناسبة لغرض الإبقاء على حياة والده، إلا أن البرلمان قد تجاهل كل المحاولات، ومنها أيضًا اقتراح اللورد فيرفاكس الذي قدم التماسًا إلى مجلس الضباط في محاولة منه وقف تنفيذ الحكم، لكنه لم يلق أي استجابة تذكر[1]. فضلاً عن ذلك، بعث الملك الفرنسي لويس الرابع عشر برسالة إلى كروميل، أعرب فيها عن حزنه لمصير الملك شارل الأول وما آلت إليه الأحداث في إنكلترا، وقد قدم التماسًا للعفو والصفح عنه، إلا أن طلبه قوبل بالرفض، بالإضافة إلى ذلك، فقد سعى مناصرو الملك شارل الأول في أسكتلندا للتدخل، مشيرين بذلك إلى أن الاتفاق بين البلدين يقتضي الحفاظ على حياة الملك شارل الأول، غير أن كروميل رفض كل الوساطات التي قدمت، مؤكدًا أن قرار إعدامه لا رجعة فيه [2].

2- الإعدام ونهاية الملكية 1649م:

تم تحديد موعد تنفيذ الإعدام في 30 كانون الثاني/يناير 1649، وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه، تم نقل الملك شارل الأول من قصر وايتهول إلى قصر سانت جيمس، وذلك لتجنب الضوضاء الصادرة عن تجهيز منصة الإعدام التي كانت تقام خارج قاعة الولائم (في الجانب الخلفي على شارع وايت هول، إذ قضى الملك شارل الأول أيامه الأخيرة في قصر سانت جيمس، فكرس وقته للصلاة مع الأسقف ويليام جوكسون، أسقف لندن (اللورد السابق أمين الخزانة، الذي أصبح رئيس أساقفة كانتربري بعد استعادة العرش عام 1660م)، وفي التاسع والعشرين من يناير، قام بإحراق جميع ممتلكاته الخاصة ومراسلاته المشفرة، بالإضافة إلى توزيع ما تبقى منها[3]، علمًا بأنه لم يرَ أطفاله منذ أكثر من 15 شهرًا، لذا سمح له البرلمانيون من رؤية طفليه (إليزابيث وهنري)، للمرة الأخيرة، إذ أوصى عند رؤيته ابنته إليزابيث، التي كانت تبلغ من العمر آنذاك 13 عامًا، بأن تبقى وفية "للدين البروتستانتي الحقيقي"، وأكد إليها بأنه يموت من أجل قوانين البلاد وحرياتها، وطلب منها أن تخبر والدتها أن "أفكاره لم تبتعد عنها أبدًا، وأوصى أسرته بمسامحته، كما أعلن عفوه عن جميع خصومه" [4]. هذا وقد قضى الملك ليلته الأخيرة مضطربًا، إذ لم يخلد

---

[1] Gardiner, Civil war, vol IV, p. 308–312.

[2] قلعجي، مصدر سابق، ص62.

[3] Carlton, Charles (1983): Charles I: The Personal Monarch, London: Routledge, p355–356.

[4] Gardiner, Samuel R. (1901): History of the Great Civil War, 1642–1649: Volume 4, 1647–1649, London: Longmans, p319.

إلى النوم حتى الساعة الثانية صباحًا من تنفيذ حكم الإعدام [1]. استيقظ الملك في وقت مبكر يوم إعدامه، في الساعة الخامسة صباحا يوم 30 كانون الثاني/يناير 1649م، والذي كان قارس البرودة، قاده حارسه العقيد ماثيو توملينسون وكتيبة من الجنود عبر حديقة سانت جيمس، برفقة جوكسون وخادم الملك السير توماس هربرت، عبروا بوابة هولباين إلى الجانب الشرقي من قصر وايت هول[2]، إذ بدأ في ارتداء ملابسه وكانت ذات لون أسود، وحزام الرباط الأزرق، بينما استمر استعداده حتى الفجر، إذ أصدر تعليماته إلى خادمه في الغرفة، توماس هربرت، بشأن ما سيفعله بالممتلكات القليلة التي تركها، كما وطلب منه قميصًا إضافيًا حتى لا يراه الحشد المجتمع بأنه يرتجف من الخوف رغم الجو البارد والقارس[3].

وعند اقتراب ساعة الإعدام، احتشد جمعٌ غفيرٌ خارج قاعة الولائم، إذ تم تجهيز المنصة الخاصة للإعدام، وقد كانت مغطاة بالقماش الأسود، وقد غُرست فيها دعامات خشبية لتمرير الحبال من خلالها إذا لزم الأمر لتقييد الملك، بينما كان اللوح الخاص بالإعدام منخفضًا جدًا لغرض إجباره على الركوع والانحناء عليه، ليوحي ذلك بالرضوخ والإذلال له أمام الشعب، وقد كان الجلادون مقنعين ويرتدون شعرًا مستعارًا لإخفاء هوياتهم[4].

وقبل حلول الساعة الثانية ظهرًا بقليل، استدعى العقيد هاكر الملك شارل الأول إلى المنصة، وقد عبر الملك من خلال نافذة قاعة الولائم، والتي كانت قريبة على المنصة، في مشهد وصفه خادم الملك هربرت بأنه: "أكثر المشاهد حزنًا والتي شهدتها إنكلترا على الإطلاق"، وقد رأى الملك شارل الأول الحشد وأدرك أن الحاجز الذي تم تشكيله من الحراس قد يمنعهم من سماع أي خطاب قد يلقيه على الشعب، مما دعاه إلى توجيه خطابه إلى جوكسون والقاتل ماثيو توملينسون، وكان ينص على "بالنسبة للشعب الإنكليزي، فأنا لم أرغب حقًا في تقييد حريتهم واستقلالهم بقدر ما يرغب أي شخص آخر، إلا أنه يجب أن أخبركم بأن حريتهم واستقلالهم يكمنان في أن يكون لهم الحكم الذي تحكمه القوانين، والتي تضمن لهم حياتهم وممتلكاتهم، فليس من حقهم أن يكون لهم نصيب في الحكومة، فهذا ليس من اختصاصهم، أيها السادة، إن الرعية والسيادة شيئان مختلفان تمامًا، وحتى يتحقق ذلك، أي بما يعني بأن يمنح الشعب تلك الحرية التي أتحدث عنها، فلن ينعموا بالاستقرار أبدًا"، إذ قام جوكسون بتدوين الخطاب بالاختزال، وقد أعلن الملك شارل بأنه بريء من التهم التي وجهت إليه، وأنه كان مخلصًا للمسيحية، محملا البرلمان المسؤولية الكبرى في التسبب بالحرب التي أدت إلى إعدامه ظلمًا، واصفًا نفسه بأنه "شهيد الشعب" الذي سيموت من أجل

(1) Carlton, Charles, op. cit, p357.

(2) Gardiner, Civil war, Vol IV, p. 321.

(3) Edwards, Graham (1999): The Last Days of Charles I, Sutton: Sutton Publishing Ltd, p170.

(4) ibid.

حقوقهم، وأثناء تنفيذ حكم الإعدام طلب الملك من جوكسون قبعة لغرض تغطية شعره لكي لا تعيق الإعدام ويزعج الجلاد، وقد التفت حينها وأخبر جوكسون بأنه: "سينتقل من تاج فان إلى تاج خالد"، مشيرًا بذلك إلى مكانه في السماء، وقد أعطى جوكسون وشاحه ووسام جورج وعباءته، بينما طلب من الجلاد الانتظار حتى يعطيه الإشارة، وحينما وضع رأسه على المنصة أشار إلى الجلاد، وفي لحظة سريعة، هوت الفأس، فقطع الجلاد رأس الملك شارل الأول بضربة واحدة لتنهي حياته، فرفع الجلاد رأس الملك بصمت أمام الحضور، لكنه لم يردد الصرخة المعتادة: "أنظروا إلى رأس الخائن"، إما لعدم خبرته أو خوفًا من التعرف عليه فيما بعد من قبل الشعب، ووفقًا للملكي فيليب هنري، أطلق الحشد تأوهًا عميقًا، إذ كتب يقول: "كان هناك تأوه لم أسمع مثله من قبل، ولا أرغب في سماعه مرة أخرى" [1].

أسقط الجلاد رأس الملك شارل الأول بين الحشود، فتجمع الجنود عليه، يغمسون مناديلهم في دمهِ ويقطعون خصلا من شعره، ثم وُضع جسده في تابوت مغطى بقماش أسود، وتم نقله مؤقتًا إلى "حجرة إقامته" السابقة داخل وايت هول، وبعد رفض طلب دفنه في مقبرة هنري السابع، تم السماح فيما بعد بدفنه في مقبرة الملك هنري الثامن في كنيسة جورج في التاسع من شباط/فبراير عام 1649م، وقد لقب الملك شارل الأول فيما بعد بالملك الشهيد أو الملك الأبيض؛ بسبب تحول المخمل الأسود على تابوته عند نقله إلى الكنيسة بفعل تساقط الثلوج، الأمر الذي يدل حسب اعتقادهم ببراءته وأنه قتل ظلمًا [2].

ويعد إعدام الملك شارل الأول انتهاء الملكية الإنكليزية في إنكلترا والتي استمرت لعقود طويلة، وبإنهاء حياته، أُلغي النظام الملكي، ليبدأ بذلك العهد الجمهوري والذي يسمى فيما بعد (بالكومنولث الجمهوري) بقيادة كروميل، وبذلك فقد ختم إعدام الملك شارل الأول مسيرة كبيرة من الأزمات السياسية والدينية في حينها.

الخاتمة:

عدت الحرب الأهلية الإنكليزية الثانية وإعدام الملك شارل الأول من أهم اللحظات المفصلية في التاريخ البريطاني، فقد أنهت بذلك عصر الحكم المطلق، وأثبتت أن الملك يمكن أن يحاسب أمام القانون، الأمر الذي أدى إلى تمهيد الطريق للتطور الديمقراطي في بريطانيا، وعلى الرغم من أن الجمهورية التي تأسست بعد إعدام الملك شارل الأول لم تستمر طويلًا، إلا أن الأفكار التي

[1] Henry, Philip (1882): Diaries and letters of Philip Henry, Kegan Paul, trench, trench and co, London, p.12.

[2] Gardiner, op.cit, p.324.

نشأت خلال تلك الفترة ظلت تؤثر على التطورات السياسية لعقود لاحقة، إذ أصبح البرلمان هو المؤسسة الحاكمة الفعلية، وأصبحت الملكية تحت سيطرة القوانين الدستورية.

من خلال التحليل الخاص للحرب الأهلية الثانية، تبين أن الصراع لم يكن مجرد خلاف بين الملك والبرلمان أو الكنيسة، بل كان تجسيدًا لانقسام أعمق بين رؤى متباينة للمجتمع والسلطة والدين، وهو ما جعل هذه الحقبة غنية بالدروس التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات التاريخية المقارنة. فضلاً عن ذلك، فإن إعدام شارل الأول كأول ملك أوروبي يُحاكم ويعدم أمام الملأ بصورة علنية بتهمة الخيانة ضد شعبه، يعكس تطورًا مفاهيميًا في فكرة السلطة والسيادة، ويفتح بابًا واسعًا لدراسة نشوء الأفكار الحديثة حول الشرعية السياسية والمساءلة والحكم الدستوري.

كما يمكن توظيف نتائج هذا البحث في عدد من المجالات والدراسات المشابهة، فمن جهة تبرز أهمية الربط بين السياقات السياسية والفكرية والاجتماعية لفهم الأزمات الكبرى، وهو أمر حاسم في دراسة الثورات والحروب الأهلية في عصور مختلفة، سواء في أوروبا أو في مناطق أخرى من العالم، ومن جهة أخرى، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تطوير أبحاث تركز، على تطور فكرة المحاكمة السياسية والشرعية، خاصة في مجتمعات شهدت صراعات مماثلة بين الحاكم والمحكوم، كالثورة الفرنسية والأمريكية والروسية وغيرها من الثورات التي شهدتها أوروبا خلال عدة قرون، أو حتى الثورات الحديثة في العالم العربي.

كما يمكن للباحثين توظيف هذه الرؤية التحليلية في دراسات مقارنة بين أنظمة الحكم الملكي والدستوري، لفهم كيف تُبنى الشرعية السياسية وكيف تنهار في فترات الأزمات، إضافةً إلى دراسة أثر الدين والإيديولوجيا في تأجيج الصراعات السياسية. وبذلك، فإن هذا البحث لا يقتصر على تقديم قراءة تاريخية لأحداث القرن السابع عشر الإنكليزي، بل يسهم أيضًا في تطوير أدوات تحليلية لفهم تحولات السلطة والصراعات السياسية الكبرى، ويمهد الطريق لدراسات مستقبلية أوسع حول تطور النظام الدستوري والفكر السياسي في أوروبا والعالم.

في الختام، أسفرت الحرب الأهلية عن محاكمة وإعدام الملك شارل الأول عام 1649، وتأسيس الجمهورية بقيادة أوليفر كرومويل، قبل أن تُعاد الملكية عام 1660. وقد شكلت هذه الحرب نقطة تحول رئيسية في التاريخ الإنكليزي، إذ وضعت الأسس الأولى للملكية الدستورية الحديثة، التي تقيّد سلطة الملك وتعزّز من دور البرلمان.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية والمعرّبة

1. البطريق، عبد الحميد (1978): تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، الرياض.
2. ديورانت، ول (2001): قصة الحضارة، ترجمة: فؤاد أندراوس ومحمد علي أبو دره، المجلد7، القاهرة: شركة مصر للطباعة والنشر.
3. سترومبرج، رونالد (1994): تاريخ الفكر الأوروبي الحديث 1601–1977، ترجمة: أحمد الشيباني، القاهرة: القارئ العربي.
4. قلعجي، قدري (1947): كروموبل بطل الثورة الإنكليزية، بيروت: دار العلم للملايين.
5. نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد (1999): التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مصر: دار الفكر العربي.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. عبوش، أحمد صالح (2011): بريطانيا في عهد أوليفر كروموبل 1649–1658، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل.
2. حسن، علي جبر (2013): الصراع بين الملك والبرلمان في إنكلترا 1603–1689: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.

ثالثاً: الكتب والمراجع الأجنبية

1. Beier, A. L. (1983). The Problem of the Poor in Tudor and Early Stuart England. Methuen, London.
2. Bennett, Martyn (2000). The Civil Wars Experienced: Britain and Ireland, 1638–1661, Routledge, London.
3. Carlton, Charles (1983). Charles I: The Personal Monarch. Routledge, London.
4. Churchill, Winston S. (1959): A History of the English-Speaking Peoples, Vol. I. Cassell & Co., London.
5. Classics, Penguin (1989): The King's War, 1641–1647.
6. Coward, Barry (2003): The Stuart Age: England, 1603–1714. Pearson Education, Harlow.

7. Edwards, Graham (1999): The Last Days of Charles I, Sutton Publishing, Sutton.
8. Firth, Charles (1900): Oliver Cromwell and the Rule of the Puritans in England. Oxford University Press.
9. Gardiner, Samuel R, (1901): History of the Great Civil War, 1642–1649: Volume 4, 1647–1649, Longmans, London.
10. Gaunt, Peter (2003): The English Civil Wars, 1642–1651, Osprey, Great Britain.
11. Haythornthwaite, Philip J. (1882): The English Civil War, 1642–1651. Brockhampton Press, London.
12. Henry, Philip (1882): Diaries and Letters of Philip Henry. Kegan Paul, Trench & Co, London.
13. Jessup, Frank W. (2013): Background to the English Civil War: The Commonwealth and International Library, Elsevier.
14. Larned, J. N. (1900): A History of England. Houghton Mifflin, New York.
15. Malcolm Wanklyn & Frank Jones (2005): A Military History of the English Civil War, 1642–1646, Pearson Education, Great Britain.
16. Maurois, Andre (1917): A History of England, Trans, Hamish Miles, Jonathan Cape, London.
17. Morrill, John, The English Revolution as a Civil War, University of Cambridge.
18. Pollard, A. F. The History of England: A Study in Political Evolution. No place.
19. Purkiss, Diane (2007): The English Civil War: A People's History. Harper Perennial, London.
20. Roots, Ivan (1966): The Great Rebellion, 1642–1660, London.
21. Royle, Trevor (2006): Civil War: The Wars of the Three Kingdoms, 1638–1660, Abacus.

22. Samuel R. Gardiner (1901): History of the Great Civil War, 1642–1649: Volume 4. London: Longmans.
23. Wedgwood, C. V. (1958): The King's War, 1641–1647. (1983 ed.). Penguin Classics.
24. Wedgwood, C. V. (1981): A Coffin for King Charles: The Trial and Execution of Charles I, Time Inc, New York.
25. Worden, Blair (1974): The Rump Parliament, 1648–1653, Cambridge.